المبادئ العامة للسياسة الروسية ورؤيتها تجاه نظام دولي متعدد الأقطاب

د. محمد مجيد حسين*

الملخص:

تمكنت روسيا الاتحادية بعد تسلم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة السياسية عام ٢٠٠٠ أن تقضي على أزماتها الداخلية، وقامت بالتصدي للمخاطر الخارجية ومنها المحاولات الغربية لاحتواء روسيا الاتحادية من خلال التوسعات الغربية، حيث تمكنت من ذلك عبر سيطرة الدولة على قطاع الطاقة، الذي ساهم في تطور الاقتصاد الروسي والذي استطاعت من خلاله ان تعمل إصلاحات بنيوية للقوة العسكرية الروسية. مما دعم روسيا الاتحادية بأن تلعب دورا أساسيا في الازمات الدولية والإقليمية وذلك في ظل التراجع الأمريكي الواضح والنهاية التدريجية للقطبية الأحادية.

الكلمات المفتاحية: = المبادئ = النظام الدولي = التعددية القطبية= روسيا الاتحادية= الولايات المتحدة=

* **كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين _**
Mohamed.Majeed@nahrainuniv.edu.iq

Russian General Principles and Its Vision Towards an International Multipolar System

Dr. Mohammed Majeed Hussein
Mohamed.Majeed@nahrainuniv.edu.iq

Summary :

After Russian President Vladimir Putin assumed political power in 2000, the Russian Federation was able to eliminate its internal crises and confront external threats, including Western attempts to contain the Russian Federation through Western expansion. It was able to do so through the state's control over the energy sector. Which contributed to the development of the Russian economy, through which it was able to implement structural reforms of the Russian military force. This enabled the Russian Federation to play a key role in international and regional crises, in light of the clear American decline and the gradual end of unipolarity.

Keywords: = Basic Concepts =International System = Partial Multilateralism =Distinctive Liberalism = United States =

المقدمة:

تحاول روسيا الاتحادية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى استعادة موقعها الدولي من خلال رفض الأحادية القطبية، والعمل على بناء نظام عالمي أكثر توازنًا وعدالة. إذ يركز البحث إلى أن روسيا الاتحادية تتبنى رؤية مستقبلية قائمة على مواجهة السيطرة الغربية، وتعمل على دعم حلفائها من الدول الصاعدة مثل الهند والصين ومجموعة دول البريكس لبناء عالم متعدد الاقطاب. كما تظهر نتائج البحث أن هذه الاستراتيجية تواجه عدة تحديات اقتصادية و بنيوية وسياسية بسبب العقوبات الغربية والنزاعات الدولية الإقليمية، إلا أن روسيا الاتحادية ما زالت

متمسكة بسياستها الرامية إلى نظام دولي متوازن قائم على احترام السيادة والمصالح المتبادلة بين دول العالم. منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو عام ١٩٩١، شهدت السياسة الخارجية الروسية تغييرات جذرية في بنيتها الثقافية وأدواتها العملية، إذ انتقلت روسيا الاتحادية من مرحلة التراجع إلى مرحلة السعي لاستعادة مكانتها وموقعها كدولة عظمى مؤثرة في النظام السياسي الدولي. وقد شكّل مجئ فلاديمير بوتين إلى السلطة السياسية نقطة تحول مركزية في إعادة صياغة التوجهات الاستراتيجية الروسية داخليًا وخارجيًا . تُعدّ روسيا الاتحادية أحد اهم الفاعلين المؤثرين في النظام السياسي الدولي، إذ تحاول إلى بناء توازن جديد للقوى من خلال مواجهة الأحادية الأمريكية والدعوة الى وضع نظام سياسي دولي متعدد الأقطاب يضمن مصالح جميع الدول ويحد من السيطرة الغربية لاسيما دول الولايات المتحدة الامريكية.

أهمية البحث:

لقد واجهت روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي مشكلة ترتبط بصياغة سياسات خارجية مؤثرة في ظل المعوقات الكبيرة التي واجهتها، حيث ان طبيعة التغييرات الدولية كان لها تداعياتها المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية، التي شملت تحولاً كبيراً في طبيعة المصالح والأهداف والتكتلات الخارجية والأدوار الدولية والاقليمية. بسبب تلك المعطيات قامت روسيا الاتحادية باعتماد سياسة خارجية جديدة مغايرة للسياسة الخارجية السوفييتية، حيث أثبتت روسيا الاتحادية بتنوع علاقاتها الخارجية والقدرة على العودة كلاعب اساسي في النظام الدولي، وهذا جاء بعد تراجع سياسي وأمني عقب نهاية الحرب الباردة. تنبع أهمية هذا البحث من أنه يحلل الإطار النظري والمبادئ العامة التي توجه السياسة الخارجية الروسية، ويستعرض رؤيتها الخاصة للعالم المتعدد الأقطاب في ضوء التطورات الجيوسياسية المعاصرة، مثل توسع الناتو، والحرب في أوكرانيا، والعلاقات الروسية–الصينية.

جاءت أهمية البحث من انها تبحث عن تحليل تطور السياسية الخارجية الروسية تجاه العالم، وتعاظم دورها في الازمات الدولية الجديدة التي اسهمت الى ازدياد فاعلية الدور الروسي على الساحة السياسية العالمية، وهذا عبر اتباع سياسة خارجية تعتمد على توظيف الازمات الدولية والاقليمية كواحدة من الادوات الفاعلة لاسترجاع روسيا الاتحادية مكانتها العالمية التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وذلك حصيلة المتغيرات السياسية الدولية التي نتجت عنها بعد نهاية الحرب الباردة، لهذا فإن البحث والتحليل في طبيعة السياسة الخارجية الروسية تجاه العالم تعتبر من الضرورة بحيث لا يمكن تجاوزها عند البحث والتشخيص في الملفات السياسية على الصعيدين الاقليمي والدولي، لاسيما في ظل انتقال النظام السياسي العالمي من احادي القطبية الى عالم متعدد الاقطاب التي تحاول فيها روسيا الاتحادية ان تكون طرفاً مؤثرا فيها وهذا عبر توجهاتها الخارجية تجاه الازمات الدولية والاقليمية وهذا ما اعطى للموضوع أهمية كبيرة.

إشكالية البحث:

إن روسيا الاتحادية تسعى لاستعادة دورها الاساس والمؤثر في النظام الدولي، وعودتها كقوة كبرى على الساحة العالمية. لهذا فقد جاءت هذه الإشكالية للإجابة عن تلك التساؤلات وهي كالاتي:

- كيف تُعبّر السياسة الروسية عن رؤيتها للنظام الدولي المتعدد الأقطاب، وما المبادئ الأساسية التي تستند إليها في تحقيق هذه الرؤية؟
- هل ان المبادئ الاساسية الروسية لها أثر في توجهاتها الخارجية تجاه النظام الدولي؟ وماهي اهم أهدافها ومرتكزاتها وسياساتها التي تتبعها تجاه نظام دولي متعدد الاقطاب ؟
- ما هو مستقبل التوجهات الروسية تجاه النظام السياسي الدولي ؟

فرضية البحث:

تقوم السياسة الروسية على مبدأ استعادة التوازن الدولي عبر رفض الأحادية القطبية، وبناء شراكات استراتيجية تعزز التعددية في مراكز القوة الدولية. حيث انطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها ان توجهات السياسة الخارجية الروسية تتجه نحو الذهاب باتجاه لعب دور فاعل في المنظومة الدولية والإقليمية.

منهجية البحث:

ركز البحث على المنهج الوصفي التحليلي في بحث توجهات السياسة الخارجية الروسية ومقارنتها بالتبدلات السياسية والاقتصادية الراهنة في هيكل النظام السياسي العالمي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المبادئ العامة التي ترتكز عليها السياسة الروسية المعاصرة، وتحليل رؤيتها تجاه النظام الدولي المتعدد الأقطاب بوصفها أحد القوى الكبرى الفاعلة في تشكيله. كما ويهدف البحث على فهم مرتكزات التوجهات الروسية في ظل التغييرات الجيوسياسية الحاصلة في العالم ومنها الاتي:-

١. توضيح الأسس الفكرية والسياسية للسياسة الخارجية الروسية .
٢. تحليل رؤية روسيا الاتحادية تجاه النظام السياسي الدولي المتعدد الأقطاب .
٣. استكشاف أدوات القوة الروسية في تنفيذ رؤيتها المستقبلية تجاه النظام الدولي .
٤. تقييم التحديات التي تواجه السياسة الروسية تجاه نظام دولي متعدد الأقطاب .

هيكلية البحث:

تتوزع هيكلية البحث الى خمس نقاط أساسية، تركز النقطة الأولى على توجهات السياسة الخارجية، والثانية توضح المبادئ العامة التي توجه السياسة الخارجية الروسية، وتشرح الثالثة الرؤية الروسية للنظام الدولي المتعدد الأقطاب، في حين

تتناول النقطة الرابعة أدوات الاستراتيجية الروسية في التحالفات السياسية والاقتصادية، أما الخامسة فتوضح التحديات التي تواجه السياسة الروسية في النظام الدولي الجديد، وصولا الى الخاتمة وأبرز الاستنتاجات والمقترحات.

أولا. توجهات السياسة الخارجية الروسية :

تعتمد السياسة الخارجية الروسية إلى مزيج من الأسس الثقافية والمصالح القومية الاستراتيجية التي تكون الإطار العام لسلوكها السياسي الدولي. إذ يمكن فهم التوجه الروسي عبر العديد من المدارس النظرية في مجال العلاقات الدولية، أهمها السياسية والواقعية والاستراتيجية والبراغماتية. على الرغم من الصعوبات السياسية والاقتصادية التي مرت بها روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، الا انها ما زالت تمتلك عدة وسائل مهمة ومؤثرة في سياستها الخارجية تجاه المنظومة الدولية، حيث انها تحاول ان تنطلق للاستعادة مكانتها ونفوذها الواسعين بين دول العالم ولكي لا تبقى الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بإدارة السياسة العالمية (عبد القادر محمد فهمي، ٢٠٠٥ ، ص٣١٠) .

١. اعتماد الواقعية في سياسة روسيا الخارجية

تُعدّ المدرسة الواقعية السياسية حجر الأساس في صياغة السياسة الخارجية الروسية، حيث ترى روسيا الاتحادية أن النظام السياسي الدولي تحكمه موازين القوة والمصالح المتبادلة وليس القيم الاخلاقية. انطلاقًا من هذا المعنى، تركز روسيا الاتحادية على حماية أمنها القومي وتوسيع نفوذها الإقليمي والدولي، باعتبار أن البقاء في النظام السياسي الدولي مرهون بامتلاك القوة التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية. ويتجلى هذا التوجه في محاولة روسيا الاتحادية للحفاظ على مناطق نفوذها وقوتها التقليدية في المجال السوفييتي السابق، ودعم الأنظمة السياسية الشريكة لها في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى، الى جانب وضع

منظومات عسكرية دفاعية متطورة تدعم مكانتها كدولة نووية كبرى(وليد محمود احمد ، ٢٠١١ ، ص٢٥١) .

٢. البراغماتية في السياسة الخارجية الروسية

تعتمد روسيا الاتحادية نهجًا براغماتيًا في تعاطيها مع الملفات الدولية، فهي لا تتحرك بدافع عقائدي صرف كما في فترة الاتحاد السوفييتي السابق، بل وفق مبدأ المصلحة الوطنية العليا. فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة هذا النهج في علاقاتها المتوازنة مع دول متعارضة في المواقف السياسية مثل أوكرانيا وتركيا قبل عام ٢٠١٤، حيث كانت الحكومة الروسية تسعى للحفاظ على خطوط اتصال مع جميع الأطراف المتناقضة خدمةً لمصالحها الاستراتيجية (مروان إسكندر ، ٢٠١١ ، ٤٥٠) .

٣. البعد الجيوسياسي في التوجهات الروسية

يأخذ البعد الجيوسياسي مركزا محوريًا في الفكر السياسي الروسي، إذ تُدرك روسيا الاتحادية أن مركزها الجغرافي الممتد بين قارتي أوروبا واسيا يمنحها مكانة استراتيجية متميزة، لكنه في نفس الوقت يجعلها عرضةً للتهديدات والمخاطر من عدة جهات مختلفة. ولذلك تنظر روسيا الاتحادية أن من واجبها حماية حدودها الغربية من توسع حلف الشمال الأطلسي وضمان امن عمقها الاستراتيجي في أوراسيا. ولهذا جاء إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون واتحاد أوراسيا الاقتصادي كوسائل جيوسياسية تهدف إلى تحقيق توازن دولي في مواجهة الهيمنة الغربية (لمى مضر ، ٢٠٠٥ ، ص٤٧) .

٤. الهوية التاريخية والحضارية لروسيا الاتحادية

يعد الإرث التاريخي الروسي جزءًا لا يتجزأ من فهم السياسة الخارجية الروسية، إذ تنظر روسيا الاتحادية إلى نفسها باعتبارها وريثة حضارة كبرى تمتد من الإمبراطورية القيصرية إلى الاتحاد السوفييتي. هذا الفهم التاريخي بالهوية ينعكس في الخطاب السياسي الروسي، الذي يؤكد على العظمة الوطنية الروسية

والخصوصية الحضارية كمرتكزات لتبرير دورها القيادي في النظام السياسي الدولي التي تواجه السياسة الروسية في تحقيق أهدافها الدولية والإقليمية (ليونيد مليتشن ، ٢٠٠١ ، ص٥٦) .

ثانيا. المبادئ العامة التي توجه السياسة الخارجية الروسية:

تعتمد الاستراتيجية الروسية على مجموعة من المبادئ الراسخة التي تشكّل الإطار الموجِّه لسلوكها الخارجي، سواء في تعاملها مع القوى الكبرى أو الدول النامية. هذه المبادئ ليست مجرد شعارات سياسية، بل تُعبّر عن فلسفة متكاملة تسعى إلى بناء نظام دولي أكثر توازنًا وعدالة. إذ إنها تريد ان توظف ما لديها من امكانيات اقتصادية هائلة في قطاع الطاقة الذي يشمل النفط والغاز، حيث يعّد اهم الوسائل المهمة والضاغطة في تنفيذ سياساتها الخارجية لاسيما تجاه الدول الأوروبية التي تعتمد على طاقتها الغازية والنفطية، ويضاف على ذلك لديها منظومة من التحالفات الدولية والاقليمية المؤثرة ، فضلا عن مواردها البشرية وخبراتها العلمية والتكنولوجية المتطورة، حيث ان كل تلك المقومات والامكانيات المهمة تمكنها بإن تظهر كدولة مؤثرة وأساسية على الساحة الدولية (أبو بكر دسوقي ، ٢٠٢٣، ص٤) .

١. السيادة في السياسة الخارجية الروسية وعدم التدخل

تعد السيادة من أهم المبادئ التي تتمسك بها روسيا الاتحادية في علاقاتها الدولية تجاه دول العالم، حيث تؤكد السياسة الخارجية الروسية على أهمية احترام أستقلالية الدول وسيادة قرارها الخارجي. وترى أن التدخل السياسي الغربي في الشؤون الداخلية للدول تحت ذرائع الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية يمثل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي. هذا المبدأ ينعكس بوضوح في مواقف وقرارات روسيا الاتحادية من الأزمات الدولية والاقليمية، مثل الأزمة السياسية السورية، إذ دافعت روسيا الاتحادية عن شرعية الحكومة السورية ورفضت أي تدخلات عسكرية

خارجية دون تفويض من مجلس الأمن الدولي (مغاوري شلبي علي ، ٢٠٠٧ ، ص٥٦).

٢. توازن القوى ورفض الأحادية القطبية في النظام الدولي

منذ القرن الماضي المنصرم، رفضت روسيا الاتحادية النظام الدولي الأحادي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، معتبرة أن ذلك يهدد الأمن والاستقرار العالميين. وترى الحكومة الروسية أن التوازن في مراكز القوة يضمن نظامًا سياسيا دوليًا أكثر استقرارًا، ويمنع سيطرة دولة واحدة على ثروات ومقدرات العالم. لذا تدعم الحكومة الروسية التوجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب يشمل قوى كبرى مثل الهند والصين ومنظومة الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول البريكس (محمود سالم السامرائي ، ٢٠٠٦ ، ١٤١) .

٣. دعم روسيا الاتحادية لنظام الأمن الجماعي

ان روسيا الاتحادية تؤمن بأن الأمن والاستقرار لا يمكن تحقيقه من خلال تحالفات وشراكات موجهة ضد طرف معين، بل عبر منظومة أمن جماعي تضم جميع الدول الفاعلة والمؤثرة . وتدعو روسيا الاتحادية إلى نظام سياسي أمني أوروبي آسيوي مشترك بديل عن حلف الشمال الاطلسي، يقوم على التعاون السياسي والاقتصادي والحوار بين الدول بدلاً من المواجهة العسكرية والامنية (صادق هيثم ، ٢٠٢٢، ص٤) .

٤. استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي والعسكري والأمني

تحاول روسيا الاتحادية الحفاظ على سيادة قرارها الخارجي بعيدًا عن الضغوط الأوروبية والامريكية، سواء في السياسات الاقتصادية أو العسكرية والامنية. ومن أهم مظاهر ذلك تطويرها لبرامج وطنية ومنها برامج أمنية وعسكرية واقتصادية، وتقليل اعتمادها على الأسواق الغربية من خلال دعم التعاون مع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية(سعد محيو ، ٢٠١٢، ص١١٦) .

٥. التعاون المتكافئ والمنفعة المتبادلة بين دول العالم

ترى روسيا الاتحادية أن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على الندية لا على التبعية، وعلى المصالح المشتركة والمتبادلة لا على الإملاءات الاقتصادية والسياسية. ويعد هذا المبدأ أساسا لعلاقاتها الدولية مع الهند والصين وإيران ومجموعة دول البريكس، حيث تسعى لبناء تحالفات وشراكات تقوم على الاحترام المتبادل وتبادل المنافع العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية (فكتور ليديف ، ١٩٩٩، ص٨) .

٦. احترام الخصوصية الثقافية والحضارية لدول العالم

تؤكد روسيا الاتحادية على أن دول العالم متعدد الهويات والثقافات والتوجهات السياسية والاجتماعية، وتعارض فرض النموذج الليبرالي الغربي كقيمة كونية وتدعو إلى الاعتراف بتعدد وتنوع الاتجهات التنموية والقيم الثقافية والحضارية لكل أمة، معتبرة أن هذه التعددية الحضارية والثقافية هي ركيزة مهمة وأساسية للنظام السياسي الدولي العادل.

ثالثا. الرؤية الروسية للنظام الدولي المتعدد الأقطاب:

إن روسيا الاتحادية كانت على قناعة بإن العالم الغربي لا يريد بأي شكل من الاشكال ان يساهم بعودتها الى الساحة الدولية كقوة كبرى، وان تكون قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في النظام الدولي وتعود كمنافس قوي للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان يرى الغرب انه من الضروري ان تكون روسيا الاتحادية غير قوية، وخير مثال على ذلك رفض العالم الغربي اندماج روسيا الاتحادية بمؤسسات الدول الغربية. لذلك كان التركيز ينصب من الغرب نحو التقليل من شأن روسيا الاتحادية بالمحافل والمؤتمرات الدولية وهذا من خلال إظهارها كدولة ضعيفة تابعة لها، وان هذا السلوك الذي أتبعه الغرب تجاه روسيا الاتحادية قد صرح به في حينها رئيس الحكومة الروسية بوليس يلتسين عبر خطابه للعالم

الغربي بقوله: "ان روسيا الاتحادية ليست الدولة التي يمكن الاحتفاظ بها في غرفة الانتظار، وأنها ليست الدولة التي تقول نعم فقط". تُعدّ فكرة تعدد الأقطاب في النظام السياسي الدولي من الركائز الأساسية في التوجه والفكر الاستراتيجي الروسي الحديث، إذ ترى روسيا الاتحادية أن تحقيق التوازن في العلاقات الدولية لا يتم إلا من خلال تنوع مراكز القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية على عدد من الدول المؤثرة الكبرى، بما يضع حد لسيطرة طرف واحد على النظام السياسي الدولي (الخطيب ، ٢٠١٩، ص٨) .

١. مفهوم نظام التعددية القطبية في الاستراتيجية الروسية

تنظر روسيا الاتحادية بأن التعددية القطبية في النظام الدولي ليست مجرد توزيع للقوة بين الدول الكبرى، بل هي رؤية فلسفية للنظام العالمي قائمة على احترام الاستقلالية والمصالح الوطنية والتنوع الثقافي. وقد صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أكثر من مناسبة وطنية عن رفضه للنظام الاحادي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، موضحا إلى أن النظام الدولي العالمي يجب أن يُدار من خلال الحوار السياسي وتوازن القوى، لا من خلال الإملاءات والضغوط. من هذا المنطلق، ترى روسيا الاتحادية بأن نظام التعددية القطبية هي السبيل الأمثل لبناء نظام عالمي يتمتع بأمن واستقرار عالميين (نصر الله ، ٢٠٢١، ص٨) .

٢. روسيا الاتحادية كقطب رئيسي في النظام السياسي الدولي

تحاول روسيا الاتحادية إلى تعزيز مركزها كإحدى الدول الكبرى في النظام السياسي الدولي الجديد. فهي لديها أكبر ترسانة نووية في العالم، ومساحة جغرافية واسعة تمتد عبر قارتين، وثروات طبيعية كبيرة تجعلها لاعبًا فاعلا في سوق الطاقة العالمية. كما تعد عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي أحد اهم أدوات تأثيرها

في صنع القرار السياسي الدولي، ما يمنحها قدرة كبيرة على الموازنة بين القوى الكبرى.

٣. العلاقات الروسية مع الدول الصاعدة في النظام الدولي

تقوم روسيا الاتحادية على بناء تحالفات استراتيجية مع الدول الصاعدة، وفي مقدمتها جنوب أفريقيا والصين والهند والبرازيل في إطار مجموعة دول البريكس، إضافة إلى التعاون في سياق منظمة شنغهاي للتعاون. حيث تهدف هذه التحالفات إلى إقامة نظام اقتصادي وسياسي بديل للمنظومة الغربية التقليدية يقوم على مبدأ احترام السيادة ورفض العقوبات الأحادية والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية. كما تحاول روسيا الاتحادية إلى دعم التعاون الاقتصادي والسياسي مع دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية لتوسيع نفوذها ودعم تعدد مراكز القرار السياسي الدولي(ديمتري مدفيدف ، ٢٠١٢ ، ص٢٤) .

٤. الرؤية الروسية للنظام الاقتصادي الدولي

ترى روسيا الاتحادية أن النظام الدولي الاقتصادي العالمي الحالي يعزز السيطرة الغربية عبر صندوق النقد والبنك الدوليين المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية على الأسواق العالمية، لذلك تدعم روسيا الاتحادية جهود بناء مصارف مالية بديلة مثل بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة دول البريكس، وتدعم تداول العملات المحلية في الصفقات الاقتصادية والتجارية بين الدول لتقليص هيمنة الدولار الأمريكي (ناصر زيدان ، ٢٠١٣ ، ١٦٣) .

٥. البعد الحضاري والثقافي في الفكر الاستراتيجي الروسي

تعلم روسيا الاتحادية أن النزاع في النظام السياسي الدولي ليس فقط نزاعا على النفوذ والقوة، بل أيضا نزاع ثقافي و حضاري، ومن هنا تطرح نفسها كمدافع عن التنوع الثقافي الحضاري في مواجهة العولمة الثقافية الغربية، حيث تؤمن بأن لكل أمة حقها في اختيار نموذجها الاجتماعي والسياسي الخاص. وتعلن روسيا

الاتحادية عن هذه الرؤية الاستراتيجية في خطابها الدبلوماسي الخارجي بوصفه جزءًا من مشروعها السياسي العالمي المتعدد الأقطاب (وليم نصار ، ٢٠٠٨، ص٢٩) .

٦. نظام تعدد الاقطاب ضمان للأمن والاستقرار الدوليين

تعتبر روسيا الاتحادية أن نظامًا سياسيا متعدد الأقطاب في القرار السياسي يحقق توزيعا أكثر عدالة للقوة، ويقلص احتمالات النزاعات الكبرى، لأن كل الدول الكبرى المؤثرة ستكون مضطرة على احترام مصالح الآخرين. وترى أن نظام الأحادية القطبية تؤدي إلى النزاعات والفوضى، في حين نظام تعدد الأقطاب يضمن توازن ديناميكي بين مصالح الدول الكبرى سياسيا واقتصاديا وعسكريا (رنا الشجيري ، ٢٠٠٨، ص٤) .

رابعا. أدوات الاستراتيجية الروسية في التحالفات السياسية والاقتصادية:

ظهرت روسيا الاتحادية رسميا كدولة مستقلة تتمتع بكيانها السياسي المستقل بعد عام ١٩٩١ وعندما تفكك الاتحاد السوفييتي وأنهار حلف وارسو. بدأت بعد ذلك مرحلة جديدة في الساحة الدولية، التي كانت تشير الى نهاية نظام الثنائية القطبية الذي كان مهيمن على إدارة النظام العالمي. اما بعد عام ١٩٩١ وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد بالساحة الدولية وهيمنتها على شؤونها السياسية والاقتصادية والامنية. إذ ان روسيا الاتحادية خلال هذه المدة قد بذلت جهود كبيرة من أجل عودتها الى مكانتها الطبيعية كدولة كبرى لها تأثيرها العالمي، حيث انها وظفت وسائلها جميعاً وإمكانياتها المتاحة لديها من أجل المحافظة على استقرارها سياسيا و اقتصاديا . إن روسيا الاتحادية بهذه المدة بادرت باتخاذ قرارات دولية مهمة في سياساتها الخارجية تجاه قضايا تتعلق بدول العالم، إذ ان روسيا الاتحادية تعلم أن مكانتها كدولة عظمى لا يمكن الحفاظ عليها بالاعتماد فقط على البعد العسكري، بل عبر اعتماد

عدة أدوات أخرى ومنها الاقتصاد والدبلوماسية والإعلام والشراكات والتحالفات الإقليمية والدولية. ومن هذا المنطلق، فقد قامت روسيا الاتحادية بتطوير استراتيجية متعددة لتوظيف أدوات قوتها من أجل دعم رؤيتها وتوجهاتها لنظام سياسي دولي متعدد الأقطاب (عز الدين أبو سمهدانه ، ٢٠١٢ ، ص٤١) .

١. القدرات العسكرية والامنية الروسية

تعد القوة العسكرية والامنية الركيزة الأساسية للنفوذ الروسي، حيث تمتلك روسيا الاتحادية واحدة من أكبر الترسانات النووية في العالم، إلى جانب ذلك فأن لديها قدرات متطورة في مجالات القوة العسكرية والدفاع الجوي والتكنولوجيا العسكرية والصواريخ الباليستية المتطورة، إذ تعمل الحكومة الروسية على تطوير جيشها وقدراتها العسكرية منذ عام ٢٠٠٨، أضافة الى تركيزها على تطوير أنظمة الردع الاستراتيجي مثل منظومة صواريخ إسكندر وسارمات وأفانغارد، كما تستخدم روسيا الاتحادية قوتها العسكرية والامنية لحماية أهدافها السياسية والاقتصادية، كما حصل في سوريا الذي مثّل نقطة تحول في موازين القوى الإقليمية والدولية (أبو بكر الدسوقي ، ٢٠٠٧، ص٧٨) .

٢. القدرات الاقتصادية الروسية

تعتمد روسيا الاتحادية على ثرواتها الطبيعية الكبيرة، لاسيما مصادر الطاقة من نفط وغاز ، وتستخدمها كأداة نفوذ دولي مؤثرة فهي تعد أحد أكبر مصدري الطاقة في العالم، وتتحكم على جانب كبير من إمدادات الطاقة إلى قارة أوروبا واسيا، كما وتوظف السياسة الخارجية الروسية هذه الاداة لتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، ويعد مجال الطاقة وسيلة مهمة حيث تمكنها من التأثير على قرارات الدول المستهلكة كما تسعى إلى انشاء تحالفات وشراكات اقتصادية وعسكرية من خلال الاتحاد الاقتصادي الاوراسي ومجموعة دول البريكس وذلك لتقليص اعتمادها على أسواق الدول الغربية.

٣. القدرات الدبلوماسية الروسية

تعتمد السياسة الخارجية الروسية على استراتيجية خارجية مؤثرة ترتكز إلى مبدأ الحوار السياسي والتفاوض مع جميع الفواعل الدولية والاقليمية وتتبنى روسيا الاتحادية الدبلوماسية كوسيلة مهمة لتحقيق التوازن بين القوى الكبرى المتنافسة، حيث لعبت دور الوسيط في العديد من الازمات الدولية مثل الملف النووي الإيراني والملف السوري والصراعات في منطقة القوقاز، كما تحاول الحكومة الروسية عبر مجلس الأمن الدولي إلى الحفاظ على مكانتها وموقعها كصانعة قرار أساسية في النظام السياسي الدولي.

٤. القدرات الثقافية الروسية

تدرك روسيا الاتحادية أهمية قوة الإعلام والصحافة في تشكيل الرأي العام الدولي، لذلك قامت بتطوير أدوات إعلامية مؤثرة مثل قناة روسيا اليوم ووكالة سبوتنيك التي تهدف إلى تقديم رؤية مغايرة للسرديات الغربية، وتُستخدم كأداة قوة ناعمة للترويج والاعلان عن الموقف السياسي الروسي والدفاع عن سياساتها وتوجهاتها في الساحات الدولية والاقليمية. كما تعمل روسيا الاتحادية في نشر ثقافتها ولغتها عبر مؤسسات اعلامية مثل مؤسسة روسكي مير والمؤسسات الثقافية الروسية الموجودة في الخارج (طارق محمد ذنون ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤٩) .

٥. التحالفات الروسية الاستراتيجية

تحاول روسيا الاتحادية من خلال سياستها الخارجية إلى انشاء علاقات واسعة من الشراكات والتحالفات على المستويين الإقليمي والدولي، من أهمها الاتي: –

أ. **منظمة دول شنغهاي للتعاون:** تشمل الصين ودول اسيا الوسطى، وترمي إلى دعم الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب و القضاء على التطرف.

ب. **الاتحاد الاقتصادي الاوراسي:** يهدف الاتحاد الأوراسي الى التكامل الاقتصادي بين روسيا الاتحادية وبيلاروسيا وقرغيزستان وكازاخستان وأرمينيا.

مجموعة دول البريكس: يتضمن إطار للتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول الصاعدة، والذي يهدف الى خلق توازن دولي واقليمي مع المؤسسات الغربية مثل صندوق النقد الدولي(عبد العزيز الراوي ، ٢٠٠٨، ص١٦) .

٦. السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

تشكل منطقة الشرق الأوسط ساحة مؤثرة لتطبيق الرؤية الروسية. حيث تسعى روسيا الاتحادية إلى تثبيت وجودها في دول المنطقة، عبر تعزيز علاقاتها الخارجية مع إيران ومصر والسعودية وتركيا، بما يضمن لها موطئ قدم قوي ومؤثر في منطقة جيوسياسية عالية الاهمية. وعبر هذا الوجود، تسعى موسكو أن تقدم نفسها كقوة امنية واقتصادية ضامنة للتوازن والاستقرار في المنطقة في مواجهة النفوذ الأمريكي والاوروبي.

خامسا: التحديات التي تواجه السياسة الروسية في النظام الدولي الجديد

ان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بإدارة النظام السياسي الدولي الجديد الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبح بعد ذلك من الصعوبة على روسيا الاتحادية صياغة رؤية ومنظور جديد لها على الساحة الدولية، وذلك بسبب الاحداث والازمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها. إذ إن تدهور النشاطات الاقتصادية فيها وخروج جهات وحركات سياسية جديدة بالمجتمع الروسي التي كانت تنادي بإتباع توجهات سياسية تختلف عن السابق، انعكس ذلك بشكل مباشر على إعادة ترتيب سياستها الخارجية تجاه العالم وذلك بالتزامن مع أزماتها

الداخلية التي شهدتها حالة الانهيار حيث صاحبتها مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية شديدة. لهذا فإن روسيا الاتحادية صادفتها عدة معوقات في سياستها الخارجية وأصبح من الضروري ان تعمل بسياسة خارجية تناسب متغيراتها وأزماتها الداخلية والخارجية التي تكون متوافقة مع امكانياتها وقدراتها العسكرية التي لديها. إذ بالرغم من وضوح التوجهات السياسية الروسية تجاه نظام دولي متعدد الأقطاب، فإن تنفيذها عمليا يواجه مجموعة من المعرقلات والتحديات الهيكلية والسياسية والاقتصادية التي تعرقل قدرتها على فرض هذا النموذج دوليا(عبد السلام نوير ، ٢٠٠٥، ص١٣) .

١. العقوبات الغربية

منذ انضمام شبه جزيرة القرم الى روسيا الاتحادية عام ٢٠١٤، فرضت الولايات المتحدة الامريكية ومنظومة الاتحاد الأوروبي سلسلة متعددة من العقوبات الاقتصادية والتجارية التي انعكست بشكل سلبي على الاقتصاد الروسي، لا سيما في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا والمصارف. وقد ازدادت هذه العقوبات بشكل كبير بعد اعلان روسيا الاتحادية عملياتها الخاصة في أوكرانيا عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى عزل روسيا الاتحادية بشكل جزئي عن النظام الاقتصادي العالمي وتقييد تبادلها التجاري على مستوى العالم. ورغم مساعي روسيا الاتحادية التكيف من خلال دعم التعاون الاقتصادي مع الصين والهند، إلا أن هذه العقوبات لا تزال تعد عبئًا كبيرًا على امكاناتها الاقتصادية والمالية (عاطف معتمد عبد الحميد ، ٢٠١١ ، ص٤) .

٢. التفاوت الاقتصادي والتقني الغربي الروسي

تواجه روسيا الاتحادية فجوة تكنولوجية وتقنية هائلة مقارنة بالدول الغربية، لاسيما في قطاعات الصناعات الدقيقة والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتطورة. كما تعتمد روسيا اقتصادها بشكل كبير على تصدير المواد الخام ما يجعلها عرضة

لتقلبات أسعار الطاقة من النفط والغاز، هذه التحديات تحد من امكانياتها على منافسة اقتصادات الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين ومنظومة الاتحاد الأوروبي على المدى البعيد (محمد الخلفي ، عودة روسيا ، ٢٠٢٣) .

٣. الضغوط الجيوسياسية والتوسعات الغربية

ترى روسيا الاتحادية أن التوسعات الغربية والمتمثلة بحلف الشمال الأطلسي تجاه الشرق يشكل تهديدًا واضحا لعمقها الجيوسياسي وأمنها القومي وقد أدى دخول دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق إلى حلف الشمال الاطلسي إلى تقليص المجال الحيوي الروسي ومع تصاعد الازمات السياسية في أوكرانيا ودول بحر البلطيق، وجدت روسيا الاتحادية نفسها في مواجهة مباشرة مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، ما يعرضها ذلك الى استنزاف عسكري واقتصادي مستمر(عبد العزيز فواد ، ٢٠٢٠ ، ص٥) .

٤. العزلة الدبلوماسية الروسية

بالرغم من العلاقات المتينة مع الصين وبعض الدول الصاعدة في النظام السياسي الدولي، إلا أن روسيا الاتحادية تواجه عزلة دبلوماسية نسبية في المحافل الإقليمية والدولية فالعالم الغربي يسعى إلى تقويض حضورها الفاعل والمؤثر في المؤسسات العالمية عبر وضع بعض القيود الصارمة والعقوبات الدبلوماسية، ما يقلص من قدرتها على التأثير ولعب دور مهم في القرارات السياسية الدولية، لاسيما في الازمات الأمنية والسياسية والاقتصادية (نزار الحيالي ، ٢٠٠٩ ، ص٤٣) .

٥. تحديات روسيا الداخلية

تعاني روسيا الاتحادية من ازمات داخلية كثيرة مثل تراجع النمو السكاني والبيروقراطية الادارية والفساد الإداري في مؤسسات الدولة وضعف تنويع الاقتصاد الوطني، كما أن التركيز الهائل على صادرات موارد الطاقة من نفط وغاز يجعل ميزانيتها عرضه لتقلبات الأسواق الدولية، جميع هذه العوامل تضعف الدولة أمام

الضغوط الدولية، وتحدد من رؤيتها على اعتماد استراتيجية طويلة الأمد (وليد محمود احمد ، ٢٠١٢، ص٢٨٥) .

٦. التنافس الروسي الصيني

بالرغم من التحالف الاستراتيجي القوي بين روسيا الاتحادية والصين، إلا أن التباين في القدرات الاقتصادية والتكنولوجية بين الدولتين قد يسبب حالة من الاعتماد غير المتكافئ، إذ تخشى روسيا الاتحادية أن تتحول بشكل تدريجي إلى شريك أصغر في المنظومة الأوراسية التي تقودها الصين، مما يؤدي ذلك الى ضعف طموحها السياسي في أن تلعب دورا فاعلا في الملفات الدولية، وان تكون قطبًا مستقلًا متكافئًا في النظام السياسي الدولي (محمود الكركي ، ٢٠٠٩ ، ص٢٥) .

الخاتمة:

تسعى السياسة الخارجية الروسية المعاصرة إلى إعادة صياغة النظام الدولي وفق تصور يقوم على التعددية القطبية ورفض السيطرة الغربية . حيث ترى روسيا الاتحادية أن نظاما متعدد الأقطاب سيضمن استقرارا أكبر للعلاقات الدولية، عبر تنويع مواقع القوة بصورة أكثر توازنا وعدالة. وتعتمد هذه الاستراتيجية إلى العديد من المبادئ الاساسية مثل احترام الاستقلالية وعدم التدخل الخارجي وتأكيد الخصوصية الثقافية لكل دولة. لقد تبنت روسيا الاتحادية أدوات متنوعة لتحقيق هذا الرؤية، منها قدراتها العسكرية والدبلوماسية وتحالفاتها الاستراتيجية الى جانب مواردها الطاقوية التي استخدمتها كوسيلة ضغط دولية ، إلا أن هذه التوجهات تصطدم بالعديد من التحديات البنيوية، أهمها العقوبات الغربية وضغوط حلف الشمال الاطلسي والتباين التكنولوجي والازمات الداخلية ورغم ذلك، تواصل روسيا الاتحادية مساعيها لتعزيز حضورها كقطب مؤثر في مواجهة الأحادية القطبية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية، مستفيدة من صعود قوى كبرى جديدة كالصين والهند والبرازيل. إن الرؤية الروسية للنظام السياسي الدولي لا تنطلق فقط من

مصالح مادية ، بل من رغبة أعمق في انشاء نظام عالمي أكثر توازنا واستقرارا وتعددية، يعكس تنوع القوى والحضارات والتوجهات في العالم المعاصر ورغم ما تواجهه من تحديات، فإن الطريق الذي تسلكه روسيا الاتحادية يؤكد أن فكرة التعددية القطبية لم تعد نظرية مجردة، بل واقعا سياسيا يتشكل بشكل تدريجي في القرن الحادي والعشرين.

ان الرؤية الروسية قد تحولت في سياستها الخارجية من الاتجاه نحو العالم الغربي كما كان سائداً في فترة إدارة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن إلى استراتيجية تعدد الاقطاب والحلفاء، إلى جانب ذلك، فقد كان توجه موسكو نحو استعادة مصالحها ونفوذها في مناطق مجالها الحيوي، فضلا عن حمايتها لحدودها وعمقها الامني من المخاطر الخارجية. فتمكن الرئيس الروسي من استعادة القدرات الداخلية لروسيا الاتحادية، وهذا عبر الاستفادة من مركزها الجيوبوليتيكي في الدفاع عن مصالحها الخارجية، بالإضافة الى تبني العديد من البرامج العلمية التي ساهمت في القضاء على تراجع النمو السكاني، الى جانب دعم الاصلاح الاقتصادي الذي تزامن مع تصاعد اسعار الطاقة في تطور الاقتصاد الروسي والذي استطاعت روسيا الاتحادية من خلالها ان تستعيد قدراتها العسكرية وتطويرها لتصبح جاهزة للتحديات والازمات الخارجية الجديدة، يضاف الى ذلك، فقد توفرت لدى موسكو الارادة السياسية القوية التي تمكنت من خلالها توظيف مقوماتها وقدراتها لصالح أهداف سياستها الخارجية.

تمكنت الحكومة الروسية عبر سياستها الخارجية من إيجاد تحالفات سياسية وعسكرية مهمة في مواجهتها للأزمات الدولية وهذا من خلال التعاون مع العديد من الدول المؤثرة بالنظام السياسي الدولي، الى جانب توظيف المنظمات الاقليمية والدولية لمواجهة التحكم الأمريكي للنظام السياسي الدولي، وذلك عبر التأكيد على عالم متعدد الأقطاب، كما واستطاعت الخارجية الروسية من توظيف مكانتها في

منظمة الأمم المتحدة من خلال مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع بحق النقض في دعم سياستها الخارجية تجاه الازمات الدولية. وفيما يتعلق بعلاقتها الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي فقد استطاعت روسيا الاتحادية من استخدام صادراتها الطاقوية إلى الاتحاد الاوروبي كوسيلة مؤثرة في سياستها الخارجية، وتمكنت في هذا الاطار من الانتقال في علاقاتها مع معظم الدول الأوروبية من حالة التنافس إلى التعاون، فضلا عن ذلك، فقد نجحت السياسة الروسية من توظيف عضويتها في التكتلات الاقليمية والدولية لتحقيق العديد من المكتسبات السياسية والامنية ومنها تعاظم علاقاتها الخارجية مع دول اسيا الوسطى من خلال منظمة شنغهاي، وكذلك تدعيم تحالفها الاستراتيجي مع الصين، إلى جانب ذلك فقد تمكنت روسيا الاتحادية من اقامة شراكات استراتيجية مع قوى دولية صاعدة في المنظومة الدولية عبر تكتل بريكس الذي يعتبر من اهم المعوقات التي تواجه الولايات المتحدة الامريكية على الساحة العالمية.

الاستنتاجات:

١. تعتقد روسيا الاتحادية بأهمية الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى نظام سياسي دولي متعدد الأقطاب، انطلاقًا من قناعتها بأن الأحادية القطبية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية لا تحقق الامن والاستقرار، بل تساهم إلى زيادة التوترات والازمات والنزاعات الدولية.
٢. المرتكز الرئيس للسياسة الخارجية الروسية هو مبدأ السيادة والاستقلالية، حيث تعتبر روسيا الاتحادية أن احترام سيادة واستقلالية الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية شرط ضروري لأنشاء نظام سياسي دولي متوازن ومستقر .
٣. تعد الواقعية السياسية الأساس النظري المهم في التوجهات الروسية الخارجية، إذ ترتكز روسيا الاتحادية على أدوات القوة الصلبة والناعمة في وقت واحد من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا.

٤. ترى موسكو أن التعددية القطبية في النظام الدولي ليست مجرد توزيع للقوة العسكرية والاقتصادية، بل هي فكر شامل يشمل التنوع الثقافي والحضاري وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية دون ضغوط وتدخلات خارجية .

٥. تحاول روسيا الاتحادية إلى لعب دور مؤثر وفاعل في مؤسسات وشراكات دولية جديدة مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة دول البريكس والاتحاد الاقتصادي الاوراسي، لتصبح بدائل اقتصادية وعسكرية موازنة للمنظومات الغربية التقليدية.

٦. تعد مصادر الطاقة أداة استراتيجية رئيسية بالغة الاهمية في السياسة الخارجية الروسية، إذ تستخدمها روسيا الاتحادية كوسيلة ضاغطة للتأثير السياسي والاقتصادي على الساحة الإقليمية والدولية، لاسيما في علاقاتها الخارجية مع دول أوروبا وآسيا.

٧. تواجه روسيا الاتحادية تحديات هيكلية وسياسية واقتصادية تحد من قدرتها على فرض توجهاتها، أهمها العقوبات الاقتصادية الغربية والتباين التكنولوجي وضغوط حلف الشمال الاطلسي، إضافة إلى بعض الازمات الداخلية.

٨. تشير المسارات الحالية إلى أن التعددية القطبية في النظام الدولي باتت واقعا متناميا، وأن روسيا الاتحادية تسهم في هذا التحول ليس فقط عبر القوة، بل من خلال تقديم نموذج بديل للعلاقات الدولية يعتمد على توازن القوى وعدم التدخل والاحترام المتبادل.

المقترحات:

١. تدعيم التفاوض الدولي بين القوى الكبرى عبر آليات دبلوماسية دائمة لتجنب النزاعات الجيوسياسية، لاسيما بين روسيا الاتحادية والعالم الغربي، بما يضمن إدارة الازمات بدلًا من تصعيدها.

٢. إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي من خلال مؤسسات مالية بديلة مثل بنك التنمية الجديد وصندوق مجموعة البريكس، بما يسهم في تقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي ويدعم استقلال القرار الاقتصادي للدول الصاعدة في النظام السياسي الدولي.

٣. تعزيز التحالف الأمني الجماعي الإقليمي والدولي في أوروبا وآسيا عبر تشكيل ادوات جديدة للأمن الجماعي تصبح بديلة عن المجاميع العسكرية القائمة مثل حلف الشمال الاطلسي.

٤. دعم النظام السياسي الدولي القائم على القانون الدولي والمؤسسات المتعددة الاقطاب لحماية التوازن بين مصالح القوى الكبرى والصغرى، وتجنب الانزلاق نحو النزاعات المستمرة.

قائمة المصادر :

١. عبد العزيز، فؤاد. السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٠ .
٢. الخطيب، سامر. روسيا والعالم: من الأحادية إلى التعددية القطبية. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٩.
٣. نصر الله، خالد. التحولات في النظام الدولي: قراءة في الاستراتيجية الروسية. عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٢١ .
٤. مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٥، "الدور الروسي في النظام العالمي الجديد"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣ .
٥. صادق، هيثم. "التحالفات الروسية في أوراسيا: أبعاد القوة والمحدّدات الجيوسياسية." مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٨، ٢٠٢٢ .
٦. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، بغداد، دار الرقيم للنشر، ٢٠٠٥.
٧. وليد محمود أحمد، سياسة روسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة ١٩٩١ـ ١٩٩٩، مجلة دراسات إقليمية، العدد(٢٥)، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية،٢٠١٢.
٨. مروان إسكندر، الدب ينقلب نمراً روسيا: الولادة الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١١.
٩. لمى مضر، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية (وتأثيرها على سياستها تجاه الخليج العربي في المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣)، ط١، أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥.

١٠. ليونيد مليتشين، تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين، ترجمة طه الولي، ط١، سوريا، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠١.
١١. مغاوري شلبي علي، الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٧.
١٢. محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفيتي قراءة في الأسباب والنتائج، جامعة الموصل، دار أبن الأثير، ٢٠٠٦.
١٣. سعد محيو، روسيا والربيع العربي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٠٥)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.
١٤. فكتور ليبيديف، الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية، سلسلة محاضرات الامارات، العدد(٢٨)، أبو ظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩.
١٥. ديمتري مدفيديف، مفهوم السياسة الخارجية الروسية، ترجمة: طارق محمد ذنون الطائي، الموصل، مطبعة الشاملة للطباعة والنشر،٢٠١٢.
١٦. رنا الشجيري، روسيا وامريكا: رؤية استراتيجية، سلسلة الملف السياسي، العدد(٤٤)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية.
١٧. عز الدين أبو سمهدانه، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط:٢٠٠٠-٢٠٠٨(دراسة حالة القضية الفلسطينية)، رسالة ماجستير، جامعة الازهر – كلية الاقتصاد، فلسطين، ٢٠١٢.
١٨. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٧.
١٩. طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
٢٠. عبد السلام نوير، "العرب وجمهوريات اسيا الوسطى"، بحث مقدم الى مؤتمر العلاقات العربية الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، من ٥ شباط، ٢٠٠٥.
٢١. عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا والعرب...اوان البرغماتية ونهاية الأيديولوجية، سلسلة (تقييم حالة)، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١١.
٢٢. محمد الخلفي، عودة روسيا الى الساحة الدولية،٢٠٠٤، للموقع: www.cmes.maroc.com. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٩/٢٦.
٢٣. عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد(٣٥)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨.
٢٤. محمود محمد الكركي، العلاقات الروسية الامريكية في عهدي الرئيسين" فلاديمير بوتين"، "وجورج بوش"، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا/ جامعة مؤتة، الاردن، ٢٠٠٩.
٢٥. وليد محمود احمد، النشاط الروسي في قبرص بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، العدد(٢٢)، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية،٢٠١١.

List of sources:

١.Trenin, Dmitri. Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity. Brookings Institution Press, 2019.
2.Lo, Bobo. Russia and the New World Disorder. Chatham House, 2015.
3.Sakwa, Richard. Russian Politics and Society. Routledge, 2021.
4.Lukin, Alexander. China and Russia: The New Rapprochement. Polity Press, 2018.
5.Allison, Roy. Russia, the West, and Military Intervention. Oxford University Press, 2013.
6. Abdul Qadir Muhammad Fahmi, Introduction to Strategic Studies, Baghdad, Dar al-Raqim Publishing, 2005.
7. Walid Mahmoud Ahmed, A Mild Policy After the War 1991-1999, Majority Studies Journal, Issue (25), University of London, British Studies Center, 2012.
8. Marwan Iskandar, The Bear Turns into a Russian Tiger: The New Birth, First Edition, Beirut, Riad El-Rayyes Books and Publishing, 2011.
9. Lama Mudhar, Internal and External Variables in the Russian Federation (and their Impact on its Policy towards the Arabian Gulf during the Period 1990-2003), 1st ed., Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2005.
10. Leonid Melishin, A History of Modern Russia from Yeltsin to Putin, translated by Taha Al-Wali, 1st ed., Syria, Dar Alaa El-Din for Publishing, Distribution and Translation, 2001.
11. Maghawri Shalabi Ali, The Russian Economy Between Market Mechanisms and State Capitalism, International Politics Journal, Issue (170), Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2007.
12. Mahmoud Salem Al-Samarrai, The Collapse of the Soviet Union: A Study of Causes and Consequences, University of Mosul, Ibn Al-Atheer Publishing House, 2006.
13. Saad Mahyou, Russia and the Arab Spring: Constants and Variables, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Issue (405), Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2012.
14. Viktor Lebedev, The Economic, Political, and Security Situation in the Russian Federation, Emirates Lecture Series, Issue (28), Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1999.

15. Dmitry Medvedev, The Concept of Russian Foreign Policy, translated by Tariq Muhammad Dhunoun Al-Tai, Mosul, Al-Shamilah Printing and Publishing House, 2012.
16. Rana Al-Shujairi, Russia and America: A Strategic Perspective, Political File Series, No. (44), University of Baghdad, Center for International Studies.
17. Ezz El-Din Abu Samhadane, The Russian Strategy Towards the Middle East: 2000-2008 (A Case Study of the Palestinian Issue), Master's Thesis, Al-Azhar University – Faculty of Economics, Palestine, 2012.
18. Abu Bakr Al-Desouki, Russian-Chinese Relations: Determinants of Disagreement and Prospects for Cooperation, International Politics Journal, Issue (170), Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2007.
19. Tariq Muhammad Dhunoun Al-Ta'i, US-Russian Relations After the Cold War, Baghdad, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
20. Abdel Salam Nweir, "The Arabs and the Central Asian Republics," a paper presented at the Conference on Arab-Asian Relations, Center for Asian Studies, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, February 5, 2005.
21. Atef Moatamed Abdel Hamid, Russia and the Arabs...The Era of Pragmatism and the End of Ideology, (Case Assessment Series), Doha, Arab Center for Research and Policy Studies, 2011.
22. Mohamed El Khalfi, Russia's Return to the International Stage, 2004, www.cmes.maroc.com. Accessed September 26, 2023.
23. Abdul Aziz Mahdi Al-Rawi, "Trends in Russian Foreign Policy in the Post-Cold War Era," *International Studies Journal*, Issue (35), University of Baghdad, College of Political Science, 2008.
24. Mahmoud Muhammad Al-Karki, "Russian-American Relations During the Presidencies of Vladimir Putin and George Bush," Master's Thesis, Deanship of Graduate Studies, Mu'tah University, Jordan, 2009.
25. Walid Mahmoud Ahmed, Russian activity in Cyprus after the Cold War, Regional Studies Journal, Issue (22), University of Mosul, Regional Studies Center, 2011.